PERMANENT MISSION OF THE
UNITED ARAB EMIRATES
TO THE UNITED NATIONS
NEW YORK

البعثة الدائمة
للإمارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان دولة الإمارات العربية المتحدة

تلقيه/ ميسون الدح

أمام اللجنة القانونية (اللجنة السادسة)

بشأن البند (111) " التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"

4 أكتوبر 2018، نيويورك

يرجى المراجعة أثناء الإلقاء

السيد الرئيس،

أود في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة اللجنة القانونية، ونحن على استعداد لتقديم الدعم اللازم لإنجاح أعمال هذه الدورة. كما أود أن أعرب عن تأييد وفد بلادي لبيان منظمة التعاون الإسلامي.

نلتقي اليوم لمناقشة أخطر التحديات التي تواجه عالمنا، فقد تجاوزت تهديدات التطرف والإرهاب الحدود الوطنية لتطال دول وشعوب العالم. ويزداد التحدي تعقيداً مع تمكن الجماعات المتطرفة والإرهابية من الحصول على أسلحة متطورة واستخدامها وسائل التواصل والتكنولوجيا لتجنيد آلاف المقاتلين من حول العالم وتمويل عملياتها والتخطيط لها عن بعد. كما أصبحت الجماعات الإرهابية والمتطرفة أداة لتنفيذ الغايات السياسية لبعض الدول الخارجة عن القانون الدولي سعياً لتقويض الأمن والاستقرار العالمي. وبالرغم من تحقيق تقدم ضد هذه الجماعات خاصة في العراق وسوريا، إلا أن مسيرتنا في هذا الاتجاه مستمرة، خاصة مع بروز تحديات جديدة منها عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وخطر ظهور خلايا إرهابية في مناطق جديدة.

وفي هذا السياق، ترى دولة الإمارات أن مواجهة التطرف والإرهاب بطبيعتهما المعقدة والعالمية يجب أن ترتكز على عنصرين أساسيين:

1. أن تكون استراتيجيات مكافحة التطرف والإرهاب عالمية، بما في ذلك عبر توفير الموارد وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين الدول، مع الأخذ بالاعتبار السياقات الخاصة لكل دولة أو منطقة.
2. أن تكون الاستجابة شاملة، تبدأ بمعالجة جذور التطرف، ومكافحة عمليات التجنيد، ووصولاً إلى قطع التمويل عن الجماعات الإرهابية، وحرمانها من السيطرة على الأراضي أو حيازة الأسلحة، وإعادة تأهيل ودمج المقاتلين الإرهابيين السابقين.

ومن هذا المنطلق، فقد حرصت دولة الإمارات على اتباع نهج شامل لمكافحة التطرف والإرهاب فكرياً وأمنياً. ولابد من التشديد هنا على الأهمية الكبيرة التي توليها بلادي للقوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة التطرف والإرهاب، حيث انضمت دولة الإمارات إلى أكثر من 15 اتفاقية إقليمية ودولية، ووضعت إطار عمل قانوني شامل لمكافحة الإرهاب وللتصدي للخطاب الإرهابي وتجريم التحريض على العنف والكراهية وازدراء الأديان.

Tel: +1 212 371 0480 | Fax: +1 212 371 4923 | 3 Dag Hammarskjöld Plaza, 305 East 47th Street, 7th Floor, New York, NY 10017 | USA

السيد الرئيس،

بينما تستمر دولة الإمارات في تنفيذ الركائز الأربعة للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، أود أن أركز في بياني على الثلاثة نقاط التالية والتي تعد من أولويات دولة الإمارات خلال أعمال الدورة 73 للجمعية العامة في مجال مكافحة التطرف والإرهاب:

أولاً: تعزيز التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي وتبادل المعلومات والخبرات مع كافة الأطراف المعنية. وفي هذا السياق، تعمل دولة الإمارات حالياً مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على تنفيذ عدد من المشاريع المتعلقة بتطوير استراتيجيات لمنع التطرف، ونشر التسامح عبر وسائل الاعلام، وتعزيز أمن الحدود للدول.

كما ستواصل دولة الإمارات تقديم الدعم لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، حيث استضافت بلادي السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل للأمين العام للمكتب في شهر سبتمبر 2018 لاطلاعه على أفضل الممارسات التي تقوم بها دولة الإمارات في هذا المجال واستكشاف المزيد من فرص التعاون بين الطرفين. ويسرني هنا أن أرحب بمبادرة المكتب المتمثلة بإنشاء شبكة دولية لتبادل التحليلات والمعلومات المتعلقة بمكافحة الإرهاب بين الدول الأعضاء، والتي نرى أنها مبادرة هامة لتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، وستعمل دولة الإمارات على تقديم الدعم اللازم لهذه الشبكة.

ثانياً: التركيز على نهج الوقاية ومكافحة الخطاب الإرهابي، بما في ذلك عبر تمكين المرأة والشباب في جهود منع التطرف ومكافحة الإرهاب وتدريب القادة الدينيين واثراء المحتوى التعليمي والثقافي لنشر التسامح.

ثالثاً: التصدي لاستغلال الانترنت ووسائل التكنولوجيا من قبل الجماعات المتطرفة والإرهابية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتعمل دولة الإمارات في هذا المجال عبر وضع تشريعات وطنية وإنشاء مؤسسات متخصصة مثل "مركز صواب"، وعقد مؤتمرات دولية وحلقات نقاش لبحث أفضل السبل لمنع استخدام الانترنت لأغراض إرهابية.

وختاماً، السيد الرئيس،

أؤكد مجدداً أن دولة الإمارات ستواصل بذل المزيد من الجهود من أجل القضاء على تهديدات التطرف والإرهاب. وندعو في هذا الصدد إلى تجديد التزام الدول بالقانون الدولي وحماية ميثاق الأمم المتحدة ومحاسبة الدول التي تنتهك المبادئ والاعراف التي تأسس عليها النظام الحالي خاصة تلك التي تدعم وتمول الجماعات الإرهابية لتقوض بذلك جهودنا الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين.

وشكراً، السيد الرئيس.